# الأوضاع الاقتصادية في جبل لبنان (١٨١٠-١٨٦١)

م.م. باهرة عادل هادي مهدي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الاساسية/ قسم التاريخ

bahera1992@uomstansiriyah.edu.i

**الملخص:**

اتسمت الاوضاع الاقتصادية في جبل لبنان في تلك الفترة بالازدهار التجاري والزراعي والصناعي اضافة الى كثرة فرض الضرائب وظهور الثورات الفلاحية التي قضت على الاقطاع في جبل لبنان فضلاً عن دور الامراء اللبنانيين في اقامة نهضة اقتصادية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: (الاوضاع الاقتصادية، التجارة، الزراعة، الصناعة)

# Economic conditions in Mount Lebanon (1810-1861)

**Bahira Adel Hadi Mahdi**

**Al-Mustansiriya University/College of Basic Education/Department of History**

**Abstract:**

The economic conditions in Mount Lebanon during that period were characterised by commercial, agricultural and industrial prosperity, in addition to the many taxes imposed and the emergence of peasant revolutions that eliminated feudalism in Mount Lebanon, in addition to the role of Lebanese princes in establishing an economic renaissance in the region..

**Keywords: (Economic conditions, trade, agriculture, industry)**

**المقدمة:**

تعد الاوضاع الاقتصادية لأي بلد عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة، اذ انها صمام الامان وعصب الحياة فيها، فهي تمد الدولة بمقومات البقاء من الزراعة والتجارة والصناعة لإشباع الأسواق المحلية والتصدير الى الخارج، فلذلك يعد اهمية موضوع بحثنا والذي يتناول الاوضاع الاقتصادية في جبل لبنان للفترة من عام ١٨١٠ الى ١٨٦٠، وكان لازدهار عناصر القوة الاقتصادية من الزراعة والصناعة والتجارة دور مهم في عملية قوة الدولة سياسياً واعتمادها كمصدر لميزانية الدولة، يتألف البحث من مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، اذ تضمن المبحث الاول على الاوضاع الاقتصادية حتى عام ١٨١٠ والذي كان بمثابة مبحثاً تمهيدياً للدراسة وتضمن الاوضاع الاقتصادية مثل عام ١٨١٠، اما المبحث الثاني فقد احتوى في طياته الاوضاع الاقتصادية خلال الحكم المصري في جبل لبنان (١٨٣١-١٨٤٠) اذ تم تسليط الضوء على اهم الاحداث الاقتصادية في عهد ابراهيم باشا، وكذلك ثورة الفلاحين في جبل لبنان عام ١٨٥٨ والتي تعد من الثورات التي قضت على نظام الاقطاع في جبل لبنان بينما تضمن المبحث الثالث عن اهمية المقومات الاقتصادية في جبل لبنان واولها التجارة والذي تضمن تاريخ تطور التجارة في تلك الفترة، في تضمن المبحث الرابع اهمية الزراعة في جبل لبنان والتي تعد ثاني المقومات الاقتصادية اما المبحث الخامس فقد تضمن الصناعة وتاريخ تطورها في جبل لبنان، واعتمدت الباحثة في دراستها على العديد من الوثائق المهمة والرسائل والاطاريح والمجلات التي رفدت البحث بمعلوماتها القيمة واخيراً لابد لي من ان اعترف بان جهدي المتواضع هذا لا يولف سوى خطوة بسيطة لتحقيق نوع من المعرفة لمرحلة مهمة من تاريخ جبل لبنان الحديث ومن الله التوفيق.

## المبحث الاول

## الاوضاع الاقتصادية في حبل لبنان حتى عام ١٨١٠

كانت الاحوال الاقتصادية في جبل لبنان آنذاك، على عكس ما كانت في غيره من الولايات العثمانية، مؤاتيه التقدم والتطور، فقد ضمن اللبنانيين تحت الحكم الامراء، قدراً من الحرية لم يعرفه سواهم من رعايا الدولة العثمانية، فحكم اوهش السائح فوليني في القرن الثامن عشر ان يرى جبل لبنان على صغره ووعورة ارضه، يغص بالسكان حتى وازت كثافتهم فيه اكثر المناطق الفرنسية ازدهاراً وقال: "كيف لنا تفسير مثل هذا الرخاء في ارض ضيقة كهذه؟ انني لا اجد من سبب له، بعد التأمل والتفكير الاشعاع الحرية الذي يستطيع هناك"، وشعاع الحرية هذا كان يضمن سلامة الارزاق والاعناق لا لرعايا الامراء اللبنانيين وحدهم، بل للزائرين والمقيمين والاجانب ايضاً، بمن فيهم السياح المبشرون والتجار والعملاء السياسيون(الصليبي، ١٩٧٨: ص١٦٠).

ونتيجة لتدفق التجار الاجانب في القرن السادس عشر الى جبل لبنان فقد توسع نطاق الامتيازات الأجنبية الى حد كبير في الدولة العثمانية، حيث ابرم السلطان العثماني سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦).

والملك فرنسوا الاول (١٥١٥-١٥٤٧) عام ١٥٣٥ المعاهدة التي سميت فيما بعد بمعاهدة الامتيازات الاجنبية، وحصل الفرنسيون خلالها على امتيازات في هذه البلاد لأغراض التجارة تلك المعاهدة كانت بمثابة نموذج لسائر المعاهدات التي عقدت مع الدول الاوربية، تحت الضغط السياسي والمالي والاقتصادي، وظهرت حقوق خاصة للتجار الاجانب في الموانئ والمراكز التجارية في الدولة العثمانية ولاسيما جبل لبنان(فتوني، ٢٠١٣: ص٢٩-٣٠).

واستناداً الى الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا في الامبراطورية العثمانية عمدت الحكومة الفرنسية الى التدخل في اقطار المشرق العربي، فاحتكر الفرنسيين تجارة الصادر والوارد في بلاد الشام ولاسيما جبل لبنان حتى صار التفوق في النفوذ التجاري للفرنسيين، وتغلبوا على منافسة التجار من الشعوب الاخرى(الشيخ، ١٩٩٦: ص٦٥).

ويلاحظ مما سبق كثرة اهتمام التجار الاجانب ولاسيما الفرنسيين في منطقة جبل لبنان لأهميته الاقتصادية، فوصفه الرحالة (ابن بطوطة) "وهو من اخصب جبال الدنيا فيه اصناف الفواكه وعيون الماء، والظلال الوافرة"، مما وصفه (ابن شداد) "وهو جبل معمور بالسياح لما فيه من الاشجار والانهار، وفيه سائر الحشائش..."، ويعد نهر الزاهراوي اخر نهر من انهار جبل لبنان ويصب عند مدينة صور، فضلاً عن الانهار يوجد في جبل لبنان عدد من البحيرات التي تتصف بصغر حجمها وجفافها صيفاً، واهم تلك البحيرات، بركة اليمونة، والزينية، ورام الزينية(محمد، ٢٠١٢: ص١٥).

اضافة الى اهمية الشواطئ اللبنانية التي تعد مصدر كبير من مصادر لبنان الاقتصادية، نظراً لموقعها المهم في نقطة متوسطة الابعاد ما بين الشرق والغرب، وهذا ما جعل موانئها موئلاً لمختلف السفن التي تؤم البحر الابيض المتوسط(منهج الجغرافيا للسنة الرابعة للتعليم الابتدائية العالي: ص١٨).

الى جانب ذلك كانت للأسرة المعنية التي حكمت جبل لبنان عام ١٥١٦ الى عام ١٦٩٧ دور مهم في انعاش الحياة الاقتصادية في ذلك الوقت، واصبحوا ذات قوة سياسية في عهد فخر الدين الاول ويعد فخر الدين الثاني(١٥٧٥-١٦٣٥)[1] المؤسس الحقيقي لإمارة المعنين في جبل لبنان، وقد ارتكز في سياستيه على ثلاث دعائم الأمن، والازدهار الاقتصادي، والتسامح الديني، واقام في عام ١٥٩٠ القلاع مثل قلعة بانياس وشيد الأبراج، كما شجع الزراعة كزراعة التوت والزيتون، واهتم بصناعة الكتان والحرير، واجتهد في توسيع التجارة الخارجية لاسيما مع فرنسا والبندقية وفلورنسا، واخذ يتطلع الى اقامة علاقات مع دول اوروبا وعقد الاتفاقات معها(محمد، ٢٠١٢: ص٢٠).

ونتيجة لعقد الاتفاقيات توسعت التجارة الخارجية في زمنه، فاستولى على مدينة صيرون المعروفة اليوم بصيدا، وراح يرفع اسوارها ويبني قصورها، وشيد فيها مبنى مرتباً مؤلفاً من مئتي غرفة للتجار المسيحيين، وبنى مخازن بجميع الانواع لبضائعهم، لكي يستجلب اليها تجارة اوروبا ويستهوي تجارها، اذ سرعان ما هرع المغاربة

واليونانيين واليهود اليها، وكان الامير يدرك ان الدول تأخذ من التجارة اقصى قوتها، ولاقتناعه بهذه الحقيقة منح التجار حماية فائقة، وقام بكل الخدمات التي تجذب الاجانب الى مرافئها(بير، ١٩٨٣: ص٤١-٤٢)، وفي وقت قصير وجد اللبنانيون انفسهم يتعاملون بالتجارة مع كل الاوطان الاوربية، وقد قام فخر الدين بزيارات عدة الى ايطاليا لكي يختار اشخاصاً متخصصين بميادين شتى، اما بالنسبة للضرائب التي كان يجنيها، فكانت باهظة، ولكنها تختلف حسب اهمية الانتاج فقد جعلها نسبية، اذ لم تكن تلك الضرائب من النوع الذي يضنك للشعب، فكانت تجبي الضرائب نحو مليونين، ولا يرفع للسلطان منها سوء ٦٠٠ ٠٠٠ درهم، وما كاد الامير يفتح القلاع ويستولي على مرفأي بيروت وصيدا حتى هيأ للأجانب جميع الاسباب الكفيلة بجذبهم اليها، وان الارباح الطائلة التي جنتها تلك الشعوب من التجار، اللبنانيين حملت اهل مرسيليا على المجيء الى لبنان ايضاً ليقاسموا تلك الشعوب بعض الارباح الطائلة(بير، ١٩٨٣: ص٤٣-١٢٢)، اذ كانت التجارة التي نشطها فخر الدين مورد من موارد الثروة الاقتصادية في البلاد لاسيما التعامل مع تجار فلورنسا اذ كانت سفن هؤلاء التجار تؤمن الاسواق الخارجية والصفقات الرابحة لمنتجات لبنان من الحرير والصابون وزيت الزيتون والقمح وسواه من الحبوب، وفي عام ١٦٠٨ عقد فخر الدين معاهدة مع فردناند الاول وهو صاحب فلورنسا اشتملت على بنود عسكرية سرية موجهة ضد الباب العالي(حتي، ١٩٥٩: ج٢، ص٣٢٨).

ونتيجة لذلك اشارت تلك الاتفاقيات شكوك الدولة العثمانية فجهزت حملة عسكرية لكسر شوكة الامير فخر الدين، فألحقت تلك الحملة الهزيمة به مما اضطره الى اللجوء الى اوروبا اذ قام فيها ٥ اعوام(محمد، ٢٠١٢: ص٢٠).

زار من خلالها فلورنسا، ونابلي ومالطا وسواها من الاماكن العامة، وتشرب فيها من الافكار ما قوى اعتقاده بصحة المبادئ التي عمل سابقاً بوجبها(حتي، ١٩٥٩: ج٢، ص٣٢٩).

وفي عام ١٦١٨ عاد الامير الى جبل لبنان بعد صدور العفو عنه من قبل السلطان العثماني مراد الرابع، واستفادة الامير من اقامته في اوروبا فعمل على نقل مظاهر الحياة الاقتصادية الى جبل لبنان على وفق الاساليب الاوربية الحديثة(محمد، ٢٠١٢: ص٢٠).

كما اهتم بتطوير اقتصاديات بلاده الزراعية والتجارية في العام ذاته، واعتمد على تنشيط التجارة كمورد من موارد الثورة، واستخدم عائدات الجمارك في بيروت وصيدا لتمويل جيشه وترتيب على ذلك ان غدت صيدا اكبر ميناء تجاري في شرقي البحر المتوسط، وكان تجار فلورنسا يصدرون منها منتجات لنبان من الحرير والصابون وزيت الزيتون والقمح – كما قلنا سابقاً– مقابل المنسوجات، واستقدم فخر الدين من ايطاليا مهندسين مدنيين للري وخبراء زراعيين لاستخدامهم في مشاريعه العامة والخاصة(ياغي، ١٩٩٧: ص٩٧-٩٨).

كما يعد فخر الدين مؤسس الازدهار الزراعي في لبنان وكانت له نقلة نوعية في هذا المجال، فقد ادخل الى لبنان ما يسمى (الجلالي او الحفافي) وبعد ان اتت بعض زراعته من ايطاليا وعملت الفلاح استعمال البقع

الجبلية، فحفز فخر الدين زراعة التوت وصناعة الحرير وعزز الزيتون ومشتقاته من زيت وصابون وعززوا زراعة قصب السكر والقطن والليمون، مواردها الى لبنان زراعة الكتان وربما الموز، وقد اصبح القطن في طليعة الانتاج اللبناني وخضعت مناطق في الشوف لزراعته، ولا تزال مناطق بين دير القمر وبعقلين تحمل اسم (مرج القطن) وقد حاول زراعة الارز في سهل مرج عيون لكنه لم ينجح، وعمل على تشجير الاراضي والمحافظة على الاشجار الحرجية فكان ولع الامير بالأشجار الحرجية وزهور الزينة والعناية بها وتشجيرها(جرمانوس، ١٩٩٦: ص١٠١-١٠٩).

وقد شجع هجرة المسيحين من شمالي جبل لبنان الى جنوبه، رغبة منه في تنشيط الزراعة وقرب منه الإرساليات الاوربية، والتجار والقناصل، وكانوا يتمتعون بالامتيازات التي سمح بها سابقاً السلطان سليمان، فازدهرت الاوضاع الاقتصادية آنذاك(حتي، ١٩٥٩: ج٢، ص٣٣٠-٣٣١)، وقد كان الدخل الحاصل من زيادة الحركة التجارية ولاسيما في مرافئ طرابلس وصيدا، يفي بالاهتمام بحاجات امارة جبل لبنان العسكرية، وكانت غراسة شجر التوت آنذاك في عهد ازدهارها، وقد قدر الدخل السنوي في امارته بنسع مئة الف ذهبية، كانت حصة الخزينة الامبراطورية منها ثلاثا وأربعين الفاً(حتي، ١٩٥٩: ج٢، ص٣٣٢) ، وقد عمل فخر الدين على جعل جبل لبنان يلحق بركب الحضارة العصرية (زعيتر، ١٩٨٦: ص١٠٤)، وهكذا اصبح جبل لبنان اكثر الولايات العثمانية انفتاحاً على التأثير الخارجي، وازدهرت فيه الاوضاع الاقتصادية نتيجة ما قام به فخر الدين الثاني من تنشيط التجارة الخارجية والزراعة والصناعة في المنطقة.

وساءت الاوضاع الاقتصادية في جبل لبنان بعد خروج الامير فخر الدين الثاني نتيجة ملاحقة الدولة العثمانية له، فافتقرت المزارع الى العناية، وكادت تخلوا المدن الا من العثمانيين القادمين وبقيت مدينتا بيروت وصيدا في موت تجاري الى ان جاء الامير ملحم الثاني (١٧٢٩-١٧٥٤) فاستعاد الاوضاع الاقتصادية الى سابق عهدها فاهتم بزراعة الارض ووجه ابناء شعبه بالعناية الشديدة بالأرض(بير، ١٩٨٣: ص١٢٥-١٢٦)، واستمرت الاوضاع الاقتصادية في جبل لبنان بالازدهار الا ان عين العثمانيون احمد باشا الجزار[٢] عام (١٧٧٦) والياً على صيدا، وغالباً ما كان الجزار عنيفاً في استيفاء الضرائب المفروضة منطقته من قبل السلطات العثمانية وفي جبل لبنان، ادرك الجزار بسرعة الفائدة من تحريض الزعماء الاقطاعيين الدروز على منافسيهم الشعابين ضد اميرهم بشير الشهابي (كوبان، ١٩٨٥: ص٣٦)، وبعد وفاة الجزار عام ١٨٠٤ اخذ الامير بشير الثاني يعمل لإصلاح الاحوال الاقتصادية في لبنان، ويضع السلطة في يده بقوة، ومع ذلك شهدت البلاد نهضة اقتصادية جيدة في عهده(ياغي، ١٩٩٧: ص١٠١)، فأخذ يعمل لإصلاح الاحوال الاقتصادية في جبل لبنان مما اثار نهضة اقتصادية في عهده بالعيش في ترف تجلى في قصره المسمى (بيت الدين) الذي يعتبر ذات شهرة معمارية في لبنان(الشيخ، ١٩٩٤: ص٥٢).

الى جانب ذلك كانت الكنيسة المارونية منذ اواخر القرن الثامن عشر قد عرفت بتطور وازدهار الاوضاع الاقتصادية في ظل رعاية المقاطعجيين، الذين كانوا مشجعين للمشاريع الاقتصادية التي تقوم بها الكنيسة وللخدمات الروحية التي تقدمها للفلاحين في ان واحد، وقد استقطبت الرهبانيات المزيد من الفلاحيين في المناطق التي شجع فيها المقاطعجيون انشاء الاديرة، ومن هنا برزت الرهبانيات كقوة اقتصادية رئيسية، وفي هذا السياق يجب ان نشير الى النهضة الاقتصادية التي احدثها البطريرك يوسف حبيش، فقد اعتنى في تكثير ارزاق الكرسي وزيادة مداخلها لأنه لما ارتقى الى الوظيفة البطريركية زاد مدخولها نحو مائتين وخمسين الف غرش، وهكذا بعد ان كانت الكنيسة الشريك الاضعف للإقطاع من خلال تبعية الكنسية لتوجهات الاقطاعيين الكبار وتدخلاتهم في السياسية الاكليريكية مع نمو استقلال الكنسية الاقتصادية في نهاية القرن الثامن عشر هنا بدأت الكنيسة تظهر روحاً استقلالية قوية عن الطبقة الحاكمة، وبالتالي نتيجة لقوتها الاقتصادية صارت الكنيسة قادرة على تحمل نفقات ادارتها بدون مساعدة الاقطاعيين(خليفة، ١٩٨٥: ص١٢)، ويلاحظ من ذلك ان نهاية القرن الثامن عشر في جبل لبنان كان مزدهر بأوضاعه الاقتصادية وكثرة عدد سكان(الخوند، د.ت: ج١١، ص٩١).

نستنتج مما سبق ان الاوضاع الاقتصادية في امارة جبل لبنان في تلك الفترة كانت في اوج ازدهارها، عكس باقي ولايات الدولة العثمانية، فكان لأمراء جبل لبنان من المعنيين والشهابين ولاسيما الاميران فخر الدين الثاني وبشير الشهابي الثاني دور كبير ومنهم في توسيع قطاع التجارة والاهتمام بها، وقد عملوا على ايجاد اسس اقتصادية جيدة لتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى فعملوا على تطوير الزراعية والاهتمام بها، فوفد الكثير من التجار العرب والاجانب الى جبل لبنان في تلك الفترة، فأصبحت الامارة آنذاك محطا انظار بعض الدول العربية والاجنبية.

## المبحث الثاني

### الاوضاع الاقتصادية في ظل الحكم المصري في جبل لبنان(١٨٣١-١٨٤٠)

كانت من دوافع الحملة المصرية لبلاد الشام ولاسيما جبل لبنان عام ١٨٣١، الفوائد الاقتصادية والبشرية التي ستردها هذه الحملة، فمصر بحاجة الى الاخشاب اللبنانية لبناء السفن للوقود كما هي بحاجة الى الفحم والحديد والنحاس لتطوير المصانع (الفابريقات) التي جهد كثيراً في انشائها(عبد الله، ٢٠٠٣: ص٢٦).

وعندما زحف ابراهيم باشا [٣]لاحتلال بلاد الشام عام ١٨٣١ ولاسيما جبل لبنان انظم اليه الامير بشير الثاني، وساهم في الفتح ما استطاع لأسباب اقتصادية، فقرر محمد علي مساعدته واطلق يده في شؤون الجبل، وكانت هذه فرصة الامير لضرب رجال الاقطاع وسجن معظمهم ففر البعض الى جبل حوران والتحق آخرون بالجيوش العثمانية المنهزمة امام ابراهيم باشا(طربين، ١٩٨٦: ص٣٣٧).

ونتيجة لذلك تمكنت حكومة ابراهيم باشا بالقضاء على النظام الاقطاعي في جبل لبنان(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٧٠)، الذي تأصلت جذوره في تطوس الناس واصبح من الصعب استئصاله والقضاء عليه(الصميلي،

٢٠١٩: ص١٤)، واستطاع ابراهيم باشا ايضاً في تنظيم العلاقات الزراعية بعد ان تم تحرير الفلاحين من سطوة الملتزمين وادخلت تحسينات مهمة على الزراعية(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٧٠).

كما سمح ابراهيم باشا للمسيحيين بمنافسة المسلمين في ميادين اقتصادية مهمة كتجارة الحبوب المواشي، ومن المشاكل التي واجهها ابراهيم باشا النفقات الباهظة للوجود المصري، فاضطر على اثرها بفرض مزيد من الضرائب كضريبة (الفردة) التي فرضها على رؤوس اموال الناس واستمرت طيلة مدة وجوده في بلاد الشام مما اثارت حفيظة السكان كما اخذ في البحث عن الحديد في مناطق متفرقة من جبل لبنان للاستفادة منه في الصناعة(عبد الله، ٢٠٠٣: ص٢٨).

الى جانب ذلك فتح محمد علي باشا [٤]المجال واسعا امام المؤشرات الاوربية وبضائعها، وكانت الرأسمالية العالمية قد بلغت اوج تطورها في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر فقد انتقلت الى مرحلة التمركز في الانتاج والبنوك وتصدير رؤوس الاموال، واقتسام العالم اقتصاديا وسياسيا ولم تكن امارة جبل لبنان من الدولة العثمانية بمنأى عن نتائج التطور الرأسمالي، اذ اصبحت ميداناً مهماً لتعريف السلع الاجنبية وظهرت في تلك المرحلة عدد من الشركات (البيوتات) التجارية وصل الحماس بها الى شراء المحاصيل المحلية نقداً وبيع السلع المصنعة بالتقسيط، واستطاعت التعرف على اذواق الزبائن لتصنيع البضائع وتعميمها حسب متطلبات اهل الشام بالاحتكاك المباشر او عبر الوسطاء المحليين الذين كانت معرفتهم باللغات الاوربية والممارسات التجارية، فسهل التعامل التجاري بين التجار الاوربيين والتجار المحليين ولاسيما انهم كانوا يستطيعون دخول اماكن وبلدات ومدن كان يصعب على التجار الاوربيين الوصول اليها(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٥٦).

اضافة الى ذلك فرض ابراهيم باشا على اهالي جبل لبنان بعض القوانين الجديدة كالضرائب والاحتكار وقرر جباية الضريبة ثلاثة اضعاف كما كانت عليه، كما استحدث انواعاً جديدة من الضرائب – كما ذكرنا سابقاَ– كضريبة (الفردة) وهي ضريبة مفروضة على الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين خمس وعشر وستين سنة، ومن الضرائب التي فرضها ابراهيم باشا ايضاً رسم التسريح على البضائع عند نقلها من مكان الى آخر، وعلى الصعيد التجاري عمد ابراهيم باشا الى سياسية الاحتكار فبدأ موسم الحرير وامر بشراء كامل المحصول الزراعي وحذر من بيعه لغير الحاكم ثم عمد الى احتكار المنتجات التجارية مثل البن والارز والصابون والكلس، واما هذه الترتيبات الاقتصادية التي قام بها ابراهيم باشا بدل اهالي جبل لبنان موقفهم ضد الحكم المصري(هاشم، ٢٠٠٧: ج١، ص٣٠).

كما اهتم ابراهيم باشا بتوطيد الامن في البلاد، واهتم باستقرار البدو في وادي الفرات وانشأ لهم القرى هناك ومنحهم الاراضي معفاة من الضرائب، وامر بتسليفهم الاموال لشراء المواشي والادوات الزراعية، والغى المصادر واحيا الزراعة والتجارة ونشط الصناعة وتربية دودة الحرير، وامر باستخراج بعض المعادن ونتيجة لذلك استعادت اكثر قرى حوران وعجلون وغيرها عمرانها القديم تدريجياً، وجربت الادارة المصرية زراعة الزيتون في ضواحي عكا،

وقضت الادارة المصرية على فوضى الضرائب العثمانية السابقة ونظمتها على كل المكلفين من اتباع مختلف المذاهب الدين تتراوح اعمارهم بين الخمس عشر والستين –كما ذكرنا– ومقدارها لا يقل عن ١٥ قلاشاً ولا يزيد ٢٠٠ قرشاً، وتولى رؤساء الحريف في المدن وشيوخ القرى توزيعها على المكلفين بحسب طاقة كل منهم، وشغلت وطأة الضرائب على الاهلين فنفروا من الادارة المصرية(طربين، ١٩٨٦: ص٣٣٩).

وفي عام ١٨٣٥ امر ابراهيم باشا بتجنيد دروز حوران بوادي التيم فتمرد هؤلاء وتغلبوا عليه بمعون اخوانهم دروز لبنان عدة مرات، وتشدد ابراهيم باشا في امر التجنيد فضعفت الزراعة وتعطلت اعمالها، ورفع راية العصيان عام ١٨٣٨ في وادي التيم وحوران بزعامة شبلي العريان، ولكن بعد تشدد الادارة المصرية في التجنيد ونزع السلاح من الاهالي واحتكار تجارة الحرير وبعض المواد الغذائية الاخرى، ظهرت الثورة ضد الحكم المصري في مختلف انحاء البلاد عن اوساط الفلاحيين والاقطاعيين (طربين، ١٩٨٦: ص٣٤٠)، ذلك ان الادارة المصرية انفت سلطات الإقطاعيين الاستبدادية القديمة، ورفعت ايديهم عن جميع الاموال والخراج، وجعلت لهم راتباً مقتاً تدفعه الادارة، ولكن هذا الراتب الذي عينته للأمراء والمشايخ المعزولين، ما كان يوازي عشر ما كانوا يتقاضونه متراً من جهود الفلاحين والمزارعين، وامر الفلاحيون الى تحريض الاقطاعيين للثورة على الادارة المصرية وامتحنوا قوتهم في عصيانهم مع مشايخهم، وان الحكم المصري اثقل كاهل الشعب اللبناني بالضرائب نتيجة استنزاف موارد محمد علي بسبب حروبه مع الدول العثمانية ولكن بفضل الحكم المصري ارتقت البلاد في مدارج النجاح والازدهار الاقتصادي، ولم يكن المصريون يطردون من البلاد حتى عاد اللبنانيين الى نبذ الطاعة وخلفت الرشوة والتبذير في ادارة المالية والنزاهة والاقتصاد ومنيت المداخل بالنقص واستأنفت الغازات الحربية على السكان فغلت القرى والمزارع المأهولة، وكان من جملة شواغل الدولة العثمانية في النصف الثامن من القرن التاسع عشر، الثورات الفلاحية التي قامت في جبل لبنان وسببها الرئيسي الامتناع عن دفع الضرائب الى والي الدولة العثمانية(طربين، ١٩٨٦: ص٣٤١-٣٤٥).

ومن اهم هذه الثورات الفلاحية التي شهدتها جبل لبنان ضد سيطرة الاقطاعيين بعد انسحاب القوات المصرية هي الثورة الفلاحية عام ١٨٥٨ في كسروان ضد ظلم الاقطاعيين لهم بفرض ضرائب جائرة لم يقدر الفلاح اللبناني على تسديدها.

أولاً: ثورة الفلاحين عام ١٨٥٨

قامت الثورة عام ١٨٥٨ ضد السلطة الاقطاعية، وقادها طانيوس شاهين من بلدة ريفون، وكانت تهدف الى انهاء النظام الاقطاعي وتخفيف الضرائب واعطاء الفلاحية المزيد من الحقوق التي تتيح لهم العيش بكرامة بعيداً عن الفقر والجوع وتسلط رجال الاقطاع ومعاملتهم السيئة(صقر، ١٩٩٩: ص٢٠٥).

وانفجرت الثورة في منطقة كسروان شمال لبنان حيث تمرد الفلاحون الموارنة بإيحاء وتحريض بعض رجال الدين المسيحين الموارنة انفسهم، وهجموا مواليهم الملاكين الاقطاعيين وهم الموارنة ايضاً، وحاول فيما بعد

المعرضون انفسهم ان ينشروا الثورة وان يجعلوها تمتد الى المناطق الوسطى والجنوب من جبل لبنان(جنبلاط، د.ت: ص١٠٧).

وهذه الثورة تتصف ذات طبيعة مختلفة عن بقية الثورات، ذلك ان الفلاحين هناك ارتفعت شكاواهم ضد تعسف المشايخ الاقطاعيين وطالبوا ان يكون لهم في كسروان والمتن وكلاء يحكمون القرى الى جانب المشايخ بردع هؤلاء عن تسلطهم وكبح جماح استهتارهم وتلاعبهم واستشهد فلاحوا القرى بالمنشور الهمايوني في التعبير عن مطالبهم التي تتلخص في طلب المساواة في توزيع الضرائب وابطال الظلم، وكان توجيه مطالب الفلاحين الى شخص البطريرك الماروني بولس مسعد له، ولأنه في الاطار التي تمت فيه بذور الثورة منذ البداية، فقد تلقى الفلاحون دعم الكهنة الموارنة الذين كان معظمهم من اصل الفلاحي وثاروا ضد المشايخ الاقطاعيين من آل الخازنة واستولوا على ممتلكاتهم وطردهم وقتلوا بعضهم على ارتياح عميق من الاكليروس الماروني المتطلع نحو السيادة الزمنية(طربين، ١٩٨٦: ص٣٥٠).

وشملت الثورة معظم قرى كسروان وخصوصاً جونية وزوق مكايل وعجلتون وريقون وفيطرون وميروبا وكفر ذبيان والقليعات وبقحاتا وعشقوت، واستطاعت الثورة ان توحد الروابط بين القرى والبلدان، وحاولت تنظيم نفسها عن طريق جمع الاموال للتأمين متطلباتها، واستطاع الثوار طرد الاقطاعيين من قصورهم واملاكهم وخصوصاً آل الخازنة، واستثمروا اشجار التوت، وحصلت تعديلات في بعض القرى الكسروانية(صقر، ١٩٩٩: ص٢٠٥).

وكانت من اهم اسباب هذه الثورة نمو التجارة الخارجية وازدياد حاجة السوق للمنتجات الزراعية في العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر ودورها ادى الى زيادة الضغط على الفلاحين وتشديد استغلالهم فعم الاستيلاء في اوساطهم بعد ان ارتقى مستوى وعيهم الاجتماعي والفكري بفضل الارساليات التبشيرية فقاموا برفض مظالم الاقطاع كنظام جباية الضرائب واعمال السخرة والاستغلال وطالبوا المساواة بينهم وبين الاسر الاقطاعية، وكان يشجعهم على ذلك الاكليروس الماروني(مصطفى، ٢٠١٤: ص١٨٢).

اضافة الى ذلك الانفتاح الاقتصادي على اوروبا اسفر عن نمو الطبقة البرجوازية وانتعاش بيروت وبعض المدن الصغيرة ورأت هذه الطبقة البرجوازية الرأسمالية المعروفة بعدائها الشديد للإقطاعيين في نقمة الفلاحين على هؤلاء فرضت للقضاء على الامتيازات الاقطاعيين فبادرت الى التعاون مع هؤلاء الناقمين(مهدي، ٢٠٢١: ص٣٠٩).

بدأ الفلاحون بجمع شكاويهم في عريضة حملها وفد منهم الى خورشيد باشا والي بيروت يطالبون فيها بإلغاء جميع الفروض الاقطاعية، فرفضها الوالي كما رفض الاقطاعيين الموارنة التخلي عن التقاليد المورونة وعن حقوقهم الاقطاعية فألتف الفلاحون بدعم من البطريرك طنوس شاهيل بعد ان عرضوا عليه انه يكون وكيلاً عليهم، فأظهر قدرة على الادارة والقيادة وانتفضوا جميعاً بوجه الاقطاع وفتكت بالإقطاع الاقطاعيين في كسروان واتسمت

هذه الثورة بطابع طبقي صرف، وتم طرد الاقطاعيين الموارنة من كسروان واستولى الثوار على اراضيهم وممتلكاتهم وشكوا سلطة خاصة اعترف بها الباب العالي وتزعمها طنوس شاهيل وكانت على شكل منظومة اشبه بالجمهورية(مصطفى، ٢٠١٤: ص١٨٢-١٨٣).

ونتيجة لذلك تحولت هذه الثورة الى فتنة طائفية فكانت ضحاياها في جبل لبنان مروعة، وكادت ان تتزايد لو لا تدخل بعض العقلاء والمخلصين من الطرفين (المسيحين والمسلمين) فقام الوالي العثماني بفصل جبل لبنان عن بقية بلاد الشام حيث وضع نظام حكم جديد تميز بعلمائه على الحكم الذاتي (حسين، ٢٠١٢: ص٢١٤).

اضافة الى ذلك تدخلت البطريركية المارونية لإيجاد حل ما يرضي الطرفين، وتم التوصل الى اتفاق يلغي بعض امتيازات الاقطاعيين واعمال السفرة، ويعين معاملة الفلاحين في المشاعات ضمن مناطق الجرد الكسرواني، وفي المقابل تجمعوا آل الخازنة املاكهم من ايدي الثوار(صقر، ١٩٩٩: ص٢٠٥)، ولكن في النهاية فشلت مختلف الوساطات الرامية الى حقن الدماء الا ان تجمعوا الفلاحون وقرور طرد آل الخازنة من المنطقة(منذر، د.ت: ص٩٩).

نستنتج من هذه الثورة الفلاحية انها وضعت حداً فاصلاً بين الفلاحين وسيطرة المقاطعين حيث تمكن الفلاحين من اقامة هذه الثورة في شمال جبل لبنان حتى امتدت لتشمل كل مناطق جبل لبنان التي استطاعوا من خلالها القضاء على سيطرة المقاطعين والتخلص من الضرائب ونتيجة لذلك تحولت هذه الثورة الى ثورة طائفية بين مكونات المجتمع اللبناني ولولا تدخل الكنيسة المارونية وبعض المخلصين من اللبنانيين لحل هذه الازمة لأصبحت هذه الثورة حرب اهلية مستمرة بين بين تلك الضرائب، وكانت من اهم اسبابها زيادة فرض الضرائب على الفلاحين والانفتاح الاوربي الذي جعل في جبل لبنان وزيادة الضغط على الفلاحين باستغلالهم ابشع استغلال مما جعل الفلاحين يخططون بالقضاء على سيطرة المقاطعين واستغلالهم(منذر، د.ت: ص٩٩).

نستنتج مما سبق ان الاوضاع الاقتصادية ازدهرت كثيراً في ضل حكم ابراهيم باشا في جبل لبنان، نتيجة ما قام به من اهتمام كبير بالقطاعات الاقتصادية، حيث عمل على تنشيط التجارة والزراعة في جبل لبنان لكن في الوقت نفسه عمل على فرض الضرائب على ابناء الجبل من الفلاحين هذا مما اثار غضب الفلاحين وتحريضهم للأقطاعين على الثورة على الحكم المصري لإخراجهم من البلاد، وبعد اخراج القوات المصرية من جبل لبنان تدهورت الاوضاع الاقتصادية كثيراً وحدثت ثروات فلاحية ضد تسلط الاقطاعيين وفرض الضرائب عليهم ولاسيما الثورة الفلاحية عام ١٨٥٨ حيث هجم الفلاحين على الاقطاعيين عملوا على إخراجهم من مناصبهم، واعتبرت الثورة حداً فاصلاً بين الفلاحين والاقطاعيين وتدخلت الكنيسة المارونية في حل النزاع لكن بالنهاية عمل الفلاحين على طرد الاقطاعيين من المنطقة.

ثانياً: الاوضاع الاقتصادية في جبل لبنان حتى عام ١٨٦١

ان التغيرات التي حدثت في مختلف نواحي الحياة اللبنانية في القرن التاسع والتي اسهم فيها المهاجرون كانت تغيرات جذرية وباقية، ونجمت بصورة رئيسية من تأثير الغرب وادت الى تحول المجتمع القروي الى مجتمع حديث، فقرب للبنان من البحر وأكثريته المسيحية واتجاهه التقليدي نحو الغرب جعلت شعبه اكثر تقبلاً من غيره للمنبهات الجديدة، وكان التغير الاقتصادية اول هذه التغيرات واقلها ايلاما، وقد انطوى على ضغط لم غير متوقع على ولاءات واسعة فحتى ذلك الوقت كانت الزراعة مورد الرزق الرئيسي، وتستهدف مجرد العيش لا تنوع الزراعة من اجل التجارة، وكان المزارع بصورة عامة ينتج ما يكفي عائلته دون اية زيادة، وكان المهني يستخدم الآلات اليدوية ويعمل على اساس حاجة القرية، ولم يكن رجل الاعمال يشارك احداً سوأ عائلته، وكانت العلاقات العائلية والعلاقات الجوار تلعب دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية(حتي، ١٩٦٨: ص٣٣٤-٣٣٥).

**المبحث الثالث**

**التجارة**

اشتهر لنبان منذ القدم بنشاطه التجاري، وذلك لموقعه الجغرافي في اكثر من بلدان البحر المتوسط كحلقة وصل تجارية بين المشرق والمغرب بغية المتاجرة والكسب، اذ جعل العامل الجغرافي من لبنان ممراً بين القارات وبين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له، فالتجارة بجميع فروعها الاساس الاقتصادية للبنان والتي تؤدي دوراً رئيسياً في دعم الدخل القومي بنسبة (٣٠-٣٥%)(رجب، ٢٠١٢: ص٣٥٥).

فكان البناء الاقتصادي في لبنان قائم على تحقيق مكاسب آنية دون الاهتمام بالتخطيط لمستقبل غير منظور، فبعد ان كان اقتصاداً زراعاً وتجارياً يعتمد على الاستيراد والتصدير، اصبح نشاطاً مالياً مصرفياً تجارياً يحرك معه كل ما يمكن ان يحركه النشاط المصرفي في مؤسسات اقتصادية وعمرانية وصناعية تنشأ لتوظيف بعض الاموال المصرفية، وتعود فائدتها الى اصحابها مباشرة دون المرور بقنوات انتاجية تفيد الاخرين(سعيد، ٢٠١٨: ص٢٤)، ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأ كل شيء يتغير في جبل لبنان وبقية المقاطعات اللبنانية وتبلورت اشكال جديدة من الانتاج ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالرساميل المحلية والعالمية التي لم تكن قادرة على الانتشار والتوسع السريع بسبب سيطرة المقاطعين وسيادة ملكية التصرف والمشايخ واخذت الطائفية اللبنانية تتأثر بذلك اذ كانت الارض ملكاً للدروز في الوسط وللشيعة في الجنوب اما العاملون فكان قسم كبير منهم من المسيحين في المتن والشوف واقليم التفاح، وكان تقسيم العمل نوعاً ما طائفياً حيث كانت الطوائف الاجتماعية تضم مجموعات من الحرفين والتجار وكان يقوم بها مسلمون ومسيحيون معاً فكان بعضها مقصورة على المسلمين وحدهم كطوائف العطارين ومبيضي المنازل بالإضافة الى سيطرتهم على نسبة اعشار تجارة المواد الغذائية، واما المسيحون فكانوا يعملون شركاء زراعيين ثم اخذوا يتحولون الى حرفيين وتجار محليين الى ان اصبحوا تجاراً كباراً لهم الدور الاول في عملية تراكم رؤوس الاموال وفي ادخال الرأسمالية الى لبنان(فتوني، ٢٠١٣: ص٣٣-٣٤)، الى جانب

ذلك ازداد النشاط الاقتصادي في تلك الفترة بين الموارنة وفرنسا وعلى طول الساحل اللبناني وبالتالي ازداد حجم التجارة الخارجية والاتصال بأوروبا مما ادى الى ظهور بعض مفاهيم العصر الحديث التي ظهرت في أوروبا مثل التحديد الدقيق للضرائب وان يتولى الشعب الدفاع عن مصالحه ازاء الحكومة بواسطة وكلاء عنه دون المقاطعين(منسي، ١٩٩٠، ص٢٢١).

هكذا اصبح القرن التاسع عشر العصر الذي سيطرت فيه أوروبا على الشعوب العربية ولاسيما جبل لبنان مما ادى الى ازياد المصانع الكبيرة وتبدل اساليب الاتصالات وظهور السفن التجارية والطرق الحديدة والتلغراف الى اتساع التجارة الأوروبية في هذه المنطقة(حوراني، ١٩٩٧: ص٣٠٠)، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ازدياد حاجة الدولة الأوروبية ولاسيما فرنسا الى خيوط الحرير وشرانقه في جبل لبنان المأهول بشكل اساس الموارنة، وكانت مدينة ليون الفرنسية مركزاً رئيسياً لشراء هذا الحرير لذا تقاطرت الاموال منها لدعم تلك الصناعة بالإضافة الى دعم شبكة البعثات التبشيرية والجمعيات الدينية وخلق نخبة تجارية ذات تعليم فرنسي، وكان اغلب التجار الكبار من اللبنانيين المرتبطين بشكل وثيق بالتجارة الاوربية هم من المسيحيين في حين كان اغلب المسلمين يعانون من ذلك، ولايرون في الغرب المنافس الدعم الذي يبحث عنه المسيحين(فتوني، ٢٠١٣: ص٣٥)، وبسبب احتكار الفرنسيين لتجارة الصادر والوارد في جبل لبنان حتى صار يتفوق في النفوذ السياسي والتجاري للفرنسيين وتغلبوا على منافسيه التجار من الشعوب الاخرى(الشيخ، د.ت: ص١٠٤)، وقد احتكرت التجارة الخارجية لجبل لبنان في ايدي الجاليات التي حطت رحالها في متخلف المدن والموانئ اللبنانية، وكان هؤلاء يعيشون في خانات وتحت اشراف قناصلهم الذين زادت سلطاتهم بحيث كانوا يحاكمون رعاياهم بالمحاكم القنصلية(بيضون واخرون، ١٩٩١: ص٦٧)، وقد زاد النشاط الداخلي التجاري في بلاد الشام ولاسيما جبل لبنان وقد ساعدها في ذلك مرور قوافل الحج التي عملت على توسيع النشاط التجاري في ذلك الوقت(عودة والخطيب، ١٩٨٩: ص٣٨)، اما بالنسبة للأمراء جبل لبنان فكانوا احراراً في بلادهم يتمتعون فيها باستقلال داخلي مع دفعهم للضرائب الاسمية المترتبة عليهم الى الدولة العثمانية واستمر هذا الحال الى ان زاد نفوذ الدول الأوروبية في السيطرة على المنطقة سياسياً واقتصادياً(جويعد، ٢٠٠٧: ص٢)، الى جانب ذلك فقد اسهمت التنظيمات العثمانية والامتيازات الاجنبية ولاسيما تلك التي وردت في اتفاقية (بلطة ليمان) عام ١٨٣٨ والاتفاقيات الاخرى الشبيهة بها في اتاحة المجال لتغلغل الرساميل الاجنبية من خلال زيادة نشاط التجارة الخارجية في كافة ولايات الدولة العثمانية ولاسيما جبل لبنان، فقد دخلت بلاد الشام حيز التنفيذ بالنسبة لتلك الاتفاقيات بعد انسحاب القوات المصرية عام ١٨٤٠، وساعد ذلك موقع جبل لبنان الاستراتيجي والجغرافي كنقطة وصل بين اسيا وافريقيا واوروبا ملتقى الطرق التجارية الرئيسية بين هذه القارات(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٥٥).

ونتيجة لذلك كان للامتيازات الاجنبية اثر كبير على منطقة جبل لبنان فقد زاد عدد التجار الفرنسيين والامريكيين في المنطقة، وقد عمل المسيحون من ابناء الجبل كوسطاء بينهم، وقد اتبعت الدولة العثمانية عام

١٨٣٩ اسلوب الالتزام القائم على المزاد فاصبح هؤلاء تبعاً لذلك من كبار الملتزمين ورجال الاعمال، واصبحوا عنصر فعال في الاقتصاد العثماني كما مارس مسيحيون جبل لبنان وظيفة جمع الضرائب من المسلمين وهذا بحكم الناصب التي شغلوها بصفتهم جامعي ضرائب موظفي الجمارك(رزاق، ٢٠١٦: ص١٠٧)، الى جانب ذلك زاد من توسع التجارة الاوربية في ولايات الدولة العثمانية اهتمام الحكومة الاوربية بقضايا لتجار والتجارة في بلاد الشام، فقد ظهرت التجارة البريطانية في ثلاثينات القرن التاسع عشر في معظم ارجاء بلاد الشام وكذلك التجارة الفرنسية التي كانت اكثر الدولة الأوروبية تعامل مع جبل لبنان، فقد كانت تصدر اليها الاصباغ والقهوة والاواني المنزلية والحديد ونستورد القطن الخام المصنع وحرير جبل لبنان والنحاس والصوف، وان تجارة بلاد الشام بصورة عامة وجبل لبنان بصورة خاصة كانت تخضع لرسوم وضرائب جمركية مرتفعة اذا ما قورنت بالتسهيلات التي حصلت عليها الدولة الأوروبية في بنود ونصوص الامتيازات الاجنبية، مما اضر بالتجارة والبضائع المحلية، واضعف من قدرتها على منافسة البضائع الأوروبية المستوردة، كان الاثر الاساسي للتغلغل التجاري الأوروبي في الشرق الاوسط بشكل عام خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر متمثلاً في عدة اتجاهات منها دخول الفلاحين والحرفين في مجال التبادل المباشر، وتنشيط انتاج محاصيل نقدية بعينها على حساب التكامل الانتاجي للمحاصيل الاخرى مثل التركيز على القطن والحرير في بلاد الشام، واصبحت مدينة بيروت في لبنان مدينة مقاطعات تجارية للأوروبيين(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٥٩-٢٦٠)، وكان قد تأسس فيها اول فرع للبنك السلطاني (العثماني- الأوروبي) في لبنان في خمسينيات القرن التاسع عشر ضم اتساع السفن التجارية وازدياد حمولتها كماً ونوعاً ابان الثورة الصناعية الأوروبية، لذا ازدادت الحاجة الى موانئ اكثر اتساعاً من الموانئ القديمة على سواحل لبنان فتح انشاء ميناء بيروت الذي تفوق على غيره من الموانئ في القرن التاسع عشر(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٦١)، والذي ضم الى جانبه موانئ متخصصة مثل ميناء الارز وميناء الخشب وميناء القمح والبصل والبطيخ وغيره والحقيقة فأن هذا التطور الاقتصادي الذي اصاب المدينة لفت الانظار اليها وحولها ان تكون المقر الرسمي لولاية جديدة غرفت بولاية بيروت(حلاق، ١٩٨٧: ج١، ص١٤).

ونتيجة لذلك ارتفع حجم تجارة مدينة بيروت عام ١٨٥١ الى ما يقارب الخمسة ملايين دولار للاستيراد مقابل مليونين ونصف المليون دولار للتصدير عبر مرفأ المدينة(الظاهر، ٢٠١٤: ص٧٥)، وادى ازدياد حجم التجارة بين أوروبا ولبنان الى كثرة الاهتمام بطرق المواصلات والطرق التجارية في لبنان وذلك لنقل بضائعهم الى الاسواق الداخلية، فمثلاً كان انشاء طريق بيروت – دمشق في عام ١٨٥٧ له دور مهم في حياة بيروت والمناطق المحيطة بها ولاسيما جبل لبنان، ومن اهم الاثار الناجمة ايضاً عن تطور الرأسمال الاجنبية التجاري اتجاه العلاقات التجارية الاساسية نحو اضعاف العلاقات التجارية الداخلية، وقد اسهم ذلك في اخضاع اقتصاد لبنان للرأسمال الاجنبي حسب الحاجة الأوروبية للسلع، ومثال على ذلك فقد كان والمواد الاولية تصدير الحرير الخام بكميات متزايدة من جبل لبنان يضر بشكل او باخر بالصناعة المحلية للحرير التي اضطرت في حالات كثيرة الى استيراد

الحرير الخام من ازمبير بأسعار عالية، كل هذا ادى الى تغيرات مهمة في الحياة الاقتصادية لجبل لبنان اذ تحولت المدن من مراكز الانتاج الحرفي والتجارة الداخلية الى مراكز لخدمة التجارة الخارجية مع أوروبا، فقد اصبحت سوقاً لتصريف البضائع الأوروبية وبيع المنتوجات الزراعية المحلية كمواد خام للأوروبيين(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٦٢-٢٦٣).

ويلاحظ من ذلك ان التطورات الاقتصادية التي طرأت على التجارة في جبل لبنان كانت لها نتائج عديدة بعضها سلبياً والاخر ايجابياً حيث ارتبطت تجارة جبل لبنان بيروت وتجارها ارتباطاً وثيقاً مما ادى الى ظهور فئة من التجار في بيروت وجبل لبنان مدعومين برؤوس اموال أوروبية سيطرت على الاسواق في جبل لبنان لصالح التجار الأوروبيين وفي مقدمتهم البريطانيون والفرنسيون فاصبحوا وسطاء بين الأوروبيين والفلاح اللبناني صاحب السلعة وحققوا لهم ثروات طائلة لشرائهم السلع بأسعار هم يقررونها بعد ان كان الفلاح يبيع سلعته مباشرة(بهير، ٢٠٠٦: ص١١٢-١١٣)، اما العملة النقدية المتداولة في جبل لبنان هي الليرة الذهبية العثمانية وفئاتها القرش والاقجة والبارة والتي يبلغ وزنها(٧غرامات ٢٠٦من الالف من الغرام)من الذهب الخالص(بتكوفيتش، ١٩٨٦: ص١٠٤).

ونستنتج من ذلك ان التجارة في جبل لبنان في تلك الفترة قد سيطر عليها الأوروبيون من خلال فرض الضرائب على السلع والبضائع، وربحوا من خلالها ثروات طائلة مقابل ذلك لم يفرض اللبنانيون ضرائب على السلع الأوروبية، اضف الى ذلك انحسار التجارة بيد فئة معينة من المسيحين واصبحوا وسطاء للتجارة في جبل لبنان وكان لميناء بيروت دور مهم في اتساع التجارة في جبل الذي عد من الموانئ المهمة في بلاد الشام بصورة عامة.

## المبحث الرابع

## الزراعة

تعد الزراعة المرفق الثاني في لبنان بعد التجارة، اذ تشكل احد اهم اعمدة القطاعات الاساسية في الاقتصاد اللبناني، اذ يرتبط انماء البلاد الاقتصادي والاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بأنماء القطاع الزراعي الذي يعد المورد الوحيد للمواد الاولية المصنعة غير المستوردة(رجب، ٢٠١٢: ص٣٥٨).

وكانت الزراعة عماد الثروة الرئيسي ووسيلة المعيشية بالنسبة للعدد الاكبر من سكان جبل لبنان في تلك الفترة، فالفلاح اللبناني قبل عصر التنظيمات كان يعمل في ارض اقطاع او ارض وقف او ارض اميرية فهو لا يملك الارض، وانما يتصرف بها فيفلحها ويزرعها ويحرص الملتزم على بقاء الفلاح في ارضه لضمان زرعها ودفع الاموال المقررة عليها، فالفلاح الذي يعيش في المدينة يحمل انتاج ارضه الى سوق المدينة يومياً ويشتري بثمنه ما يلزمه من مواد غذائية وسلع اخرى من الحرفيين والباعة، اما الفلاح الذي يعيش في الارياف كان يبيع انتاج ارضه من الحبوب وغيرها ويشتري الخضار التي تجود في المناطق المروية القريبة منه ويشتري السكر والقهوة والشاي من الباعة المتجولين القادمين من الحواضر، وقد شجع الحكم المصري في جبل لبنان زراعة القطن واشجار التوت

لتربية شرانق الحرير وقمع اعمال الشقاوة، وكملت الحكومة العثمانية التنظيمات العثمانية – المصري وطبقت قانون الولايات العثمانية وانشأت المحاكم النظامية واسهم ذلك في الحد من غارات البدو وتوطيد دعائم الأمن فأقبل الفلاحيون على الزراعة وارتقت احوالهم بعد ارتفاع اسعار الحبوب، وساعد تحسين طرق المواصلات على تسويقها في الاماكن البحرية القريبة واعفت معداتهم الحديثة المستوردة من الرسوم الجمركية، كما اعفت غراس الزيتون من ضريبة الاعشار لمدة ثلاث سنوات اعتبار من بدء الانتاج(طربين، ١٩٨٦: ص٣٦٤-٣٦٥).

وتتنوع المحاصيل الزراعية في جبل لبنان مع وفرة المياه والتربة الجيدة على النحو الاتي تزرع على السهول الساحلية مثل البندورة والبطاطا بجانب الفواكه كالموز والحمضيات، اما على الهضاب المنبسطة يزرع الزيتون والعنب والتين واللوز وعند ارتفاع (١٥٠٠) قدم تزرع اشجار الخوخ والمشمش والكرز اما على ارتفاع (٣٠٠٠) قدم تزرع اشجار التفاح والاجاص ويزرع قصب السكر والحبوب مثل القمح وشعير في سهل البقاع(لمياء، ٢٠٠٤: ص١٢٩).

وتكاد تكون الزراعة في جبل لبنان محدودة الاكتفاء الذاتي من الجبوب والارز ولا تكاد تنتج ما يكفي للتصدير الا بعض القطن والحرير(صالح، ١٩٨٥: ص١٤٥)، وتكاد تكون الزراعة عصبة الحياة فعلى الرغم من الطبيعة الصخرية للمنطقة الا ان اللبنانيين استطاعوا من تذليل الصعاب واستثمار اغلب الاراضي ساعدهم بذلك وجود عدد من الانهار التي وهبها الله تعالى لهم وهي نهر ابراهيم الذي يغذي وسط كسروان حتى يصب في البحر المتوسط جنوب مدينة جبيل ونهر الكلب الذي يزود قرى جنوب كسروان فضلاً عن هذين النهريين توجد اربعة اخرى هي نهر الطلياس الذي اعتمدت عليه قرى شمال ووسط المتن في زراعتها وكذلك نهر بيروت الذي يجري في وسط المتن، الى جانب تلك الانهار فان اراضي جبل لبنان بكثرة العيون المائية الطبيعية التي تغذيها مياه الامطار والثلوج الذائية مما جعلها مصدر دائم للمياه وتأتي الدرجة الثانية بعد الانهار، تخصص جبل لبنان نتيجة ظروفه الطبيعية من جبال واراضي صخرية بأنواع محددة من الثمار هي اشجار التوت والزيتون وكروم العنب والتين، وقد احتل التوت المرتبة لزيادة الطلب على اوراق الحرير لان دودة القز المستخرج منها خيوط الحرير تتغذى على اوراق شجر التوت، ومن ثم فان الطلب المتزايد على الحرير الشامي الذي يتميز عن غيره برخصه وجودة نوعيته(بهير، ٢٠٠٦: ص١٠٥)، ادى الى وجود تخصص جبل لبنان تقريباً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بزراعة التوت الى جانب ذلك توجد مساحات صغيرة تزرع بالقمح والشعير كما يلاحظ كثرة اشجار الصنوبر التي تشتهر بها مقاطعة المتن، اما بخصوص ملكية الارض في جبل لبنان فقد كان الاقطاعيون الدروز هم الملاكون الرئيسيون لأغلب الاراضي في المقاطعات اللبنانية(بهير، ٢٠٠٦: ص١٠٦).

لكن لم تبقى الاملاك الواسعة لطبقة الاقطاعيين الدروز والموارنة الا في حوزة القليلين منهم عند النصف الاول من القرن التاسع عشر، كان آل جنبلاط اكبر هؤلاء الملاكين ثروة ومع مرور الزمن تخلى الاقطاعيون بيعاً او وقفاً عن قسم كبير من املاكهم بل ان ما تبقى في ايديهم تجزأ بازدياد عددهم في القرن التاسع عشر خصوصاً

فيما بتعلق بالموارنة(حريف، ١٩٨٢: ص٣٢)، ونتيجة لذلك كان الانتاج الزراعي في بلاد الشام في القرن التاسع عشر قائماً على اساس العلاقات لإقطاعية بأشكالها الشرقية الخاصة، على ان جبل لبنان تميزت علاقتها بشيء اضافي وهو ان الإقطاعي كان تركياً في معظم الحالات ولم يكن من السكان المحليين (الاعيان) الا في مرحلة متأخرة نسبياً، وهذا ما ساعد على استثمار جهود الفلاحين في بلاد الشام واستغلالهم بوسائل مختلفة لمدة اطول بعد ان كانت الزراعة القطاع الاساسي لاقتصاد بلاد الشام، وشكل قانون الاراضي العثماني لعام ١٨٥٨ نقطة تحول مهمة بالنسبة العلاقات الانتاج الزراعي في جبل لبنان، فقبل صدور هذا القانون كانت العلاقات الزراعية يغلب عليها النظام الديني لملكية الاراضي وفق اوامر وقرارات معقدة(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٦٩-٢٧٠)، وبعد انسحاب القوات المصرية من جبل لبنان ادركت السلطات العثمانية ضعف سيطرتها عليه فبدأت سلسلة اصلاحات كان من بينها قانون الاراضي العام ١٨٥٨ الذي سعى من خلاله لضمان ولاء افراد الشعب من الفلاحيين والعمال الزراعيين، واعلنت ان الهدف من هذا القانون هو منح الاراضي الزراعية الفلاحيين دون وساطة بين الدولة وبينهم، وانهى هذا القانون بصورة رسمية نظام الاقطاعات العسكرية (التيمار[٥])(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٧٠)، الذي كان فيه رجال الجيش يمنحون فيه ارضاً زراعية نظير الخدمات التي يؤديها في الحروب السلطانية(نجم. ٢٠١١: ص٢٢)، وكان من المفترض ان ينظم هذا القانون علاقات الانتاج الزراعي فقد قسمت الاراضي الى خمس فئات (المملوكة والمسيرة والاوقاف والمتروكة والموات)، وكانت الدولة العثمانية هي صاحبة جميع الاراضي الاميرية وصاحبة الحق في الاعشار والرسوم المفروضة على جميع الاملاك والاراضي الخاصة في الامبراطورية(محمد، ٢٠١١: ص٤٥)، الا ان التعديل الوحيد الذي يمكن ذكره هو امكانية بيع وشراء الاراضي ما عدا اراضي المسيري والاوقاف مما فتح الطريق امام تجمع الاراضي في يد فئة قليلة من الاعيان المحليين وتجار المدن سمي بالنظام الاقطاعي وشكل هذا القانون فرصة للأثرياء لامتلاك الاراضي وهذا ما جعل القانون يفشل فشلاً ذريعاً(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٧١).

بالنظر الى هذه الاوضاع يمكننا القول ان نمط الانتاج في لبنان كان اقطاعياً، تركزت ملكية الارض فيه عبر الصراعات السياسية والاجتماعية التي اجتاحت الجبل، اما فائض الانتاج فكان القسم الاكبر منه يجبى بشكل ضرائب يصرف على الجيش والحكام وجهاز الدولة والسلطات وتعزيز مكانة الاقطاعي، وبالنظر للاحتكاك بالعرب ولنوعية الانتاج الزراعي القابل للصناعة (الحرير) ساهمت التجارة في احداث تراكم جزئي لرؤوس اموال ما لبث مالكوها ان ارتبطوا بالخارج كي يؤمنوا ربحاً مضموناً وثابتاً ازاء التقلبات السياسية في المنطقة(شاهين، ١٩٨٦: ص٧٨)، الى جانب ذلك ارتبطت حياة جبل لبنان الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاقتصادية في جبل عامل[٦]خصوصاً ان الطاقة الانتاجية الزراعية في جبل لبنان كانت تقتصر على تأمين اللحوم والحبوب لمدة اربعة اشهر من السنة فقط، فاضطر سكان الجبل اللبناني الى التفتيش عن مصدر اخر للمؤونة فتطلعوا نحو جبل عامل في الجنوب حيث كان القمح من المحاصيل الاساسية المتوفرة هناك(الشبلي، ٢٠١٠: ص١٦).

وكان لانفتاح الشرق الاوسط على التجارة الاوربية دور كبير في تنشيط انتاج محاصيل زراعية نقدية معينة في مناطقها مما اهم الرأسمالية الاجنبية بحقل الانتاج الزراعي لأنه كان المجال الوحيد من مجالات الاقتصاد الذي قدم لأوربا المواد الخام اللازمة لصناعيها فأدى الطلب المتزايد على الخامات الزراعية لاحتياجات أوربا الصناعية الى تطور اقتصادي بفائض وهذا ادى بدوره الى ارتفاع ويترة اهتمام الاقطاعيين والتجار والمرابين بالأراضي الزراعية في جبل لبنان(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٧٢)، كما اتجهت الزراعة في جبل لبنان نحو انتاج الحرير وزراعة التبغ وزراعة الحبوب بمختلف انواعها ولاسيما القمح الذي عد من السلع الامية الاساسية للتجارة مع اوروبا(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٧٣).

ونستنتج من ذلك ازدهار الزراعة في جبل لبنان، لأهمية المحاصيل الزراعية فيه، والتي تعد من المواد الاولية الرئيسية الخام، وادى الطلب المتزايد على المحاصيل الزراعية من قبل دول اوروبا الى تطور اقتصادي ملحوظ في جبل لبنان، وساعدها في ذلك كثرة الانهار الموجودة في الجبل بزراعة الحبوب والتبغ وانتاج الحرير الذي تميز برخص وجودة نوعيته.

## المبحث الخامس

## الصناعة

تعد الصناعة من الاعمدة المهمة للاقتصاد اللبناني، لكن الصناعة اللبنانية تفتقر الى اكثرية الصناعات الاستشرائية بسبب ندرة المواد الطبيعية(رجب، ٢٠١٢: ص٣٦٠)، الى جانب ذلك لم تكن الصناعة في جبل لبنان على وتيرة واحدة من التطور، اذ وجدت فيها وعلى نطاق ضيق ورش الصناعات يدوية عمل بها بعض اللبنانيون منذ القديم لسد حاجاتهم وحاجات الاهالي من سكان المدن والقرى اللبنانية فقد كان في قرية زوف مكابل شمال كسروان ورش يدوية متخصصة لحياكة الملابس وكذلك ورش لصنع العباءات المعمولة من القطن والصوف والحرير ولصنع الاحذية، اما مدينتا بيت الدين ودير القمر فقد اشتهرتا بإنتاج الملابس وصنع العباءات المطرزة بالذهب والفضة، كما اختصت دير القمر بوجود ورش لصنع الملابس بصباغ مستخرجة من النباتات ومعملاً لصنع الصابون المستخرج من زيت الزيتون(بهير، ٢٠٠٦: ص١٠٨).

ولم تقتصر الصناعات في جبل لبنان على الورش اليدوية بل استخدمت الآلة النجارة ولكن إنتاجها القليل يعتمد على تصريف البضاعة لقلة رؤوس الاموال العامة فيها(بهير، ٢٠٠٦: ص١٠٩)، الى جانب ذلك كانت بلاد الشام بصورة عامة وجبل لبنان بصورة خاصة يعاني من ضعف جهازها الوطني في الصناعة، فالذين مارسوا الصناعة سوى ١٠-١٥% من السكان، وكان اغلبهم ممن عمل في التجارة، كما ان الصناعة التي قامت علة اساس إنتاج حرفي اعتمدت على رساميل ضعيفة وادوات بسيطة وتقسيم بدائي للعمل وإنتاج ضعيف الى جانب تحملها اعباء قاسية من الرسوم الضرائب فكان من الصعب جداً مقاومة تدفق البضائع الصناعية الاجنبية التي استطاعت ان تعزمها في اسواق لولا رخص اليد العاملة ورخص المواد الاولية فقد كانت الصادرات الشامية عبارة

عن مواد اولية بينما كان الواردات من المواد الصناعية والبضائع الكمالية للأغنياء والمرفقة بتسهيلات جمركية، مما ارهق التوازن النقدي وادى الى اضرار كبيرة في منتجات بلاد الشام بصورة عامة وجبل لبنان بصورة خاصة، وكان ذلك سبب مهم في انخفاض مستوى المعيشة والتطور الاقتصادية(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٦٤-٢٦٦)، الى جانب ذلك كان جبل لبنان يتولاها طوائف الحرف المختلفة فيما بعد يعكس لنا صورة واضحة عن وفرة الصناعات وتنوع منتجاتها وتقسم العمل بين طوائفها واتساع تخصصها وتنظيم خدماتها الشامية نظراً لوفرة العاملين فيها من سكان المدن والارياف وانتشار منسوجاتها القطنية والحريرية والصوفية في الأسواق المحلية وظلت طوائف الحرف الشامية تلبي رغبات الناس وترضي أذواقهم حتى مطلع الستينات من القرن التاسع عشر حين بدأت اوروبا تصدر منتجاتها الى أسواق العالم نتيجة تفاقم الثورة الصناعية(طربين، ١٩٨٦: ص٣٦٦)، فقد ادت الثورة الصناعية التي ظهرت في انكلترا اولاً عام ١٧٥٠ ثم انتشرت في بقية انحاء اوروبا الى تزايد نفوذ الدولة الاستعمارية الاوربية في ولايات الوطن العربي ولاسيما جبل لبنان (هاشم، ٢٠١٠: ص١٦٤)، ونجدد الاشارة على ان التجار الاوربيين اتجهوا الى جعل ولايات الوطن العربي ولاسيما جبل لبنان منتجة للمواد الاولية والغذائية وسوقاً لتصريف بضائعهم المتنوعة ومجالاً لاستثمار اموالهم، في اقامة المشروعات او تقديم العروض محاولين ربط اقتصادها بالسوق العالمية(طالب وعبد، ٢٠١٥: ص١٤٤٥)، الى جانب ذلك كان للتنظيمات العثمانية ايضاً تأثير عميق في الاحوال الاقتصادية، خاصة في بيروت وتدفق البضائع الأوروبية على الأسواق الشامية وازدحمت المنتجات المحلية عامة والصناعات النسيجية خاصة بسبب رخص ثمنها(طربين، ١٩٨٦: ص٣٦٦).

اضافة الى ذلك اسهم الرأسمال الاحتكاري الاوربي في خنق مجالات الانتاج الصناعي في جبل لبنان، كي لا تستطيع منافسة الصناعات الأوروبية وذلك عبر تشجيع ودعم المؤسسات التي تصنع الخدمات الزراعية المعدة للتصدير، والمؤسسات التي تصنع الخامات الزراعية المعدة للتصدير والمؤسسات التي تصنع الخامات وصيانة وسائل المواصلات الآلات الزراعية، في حين لم بوفق الرأسمال الاجنبي في الصناعات الحقيقة الا بحجم ضئيل جداً وبشكل احتكاري تركز بتعجيله في صناعة الحرير اضافة الى تجهيزات المطاحن والمعامل لصنع الدقيق واستخراج الزيتون ثم توسيع الرأسمال الاجنبي الاحتكاري حتى وصل الى قطاعات مختلفة مثل الخدمات العامة كالنقل والمواصلات، وكان لهذا التوسع تأثير حاسم في التطور الاقتصادي في جبل لبنان فقد تحولت منطقة جبل لبنان الى مصدر الخامات الزراعية لأجل الصناعة الأوروبية، كما انها تحولت الى سوق واسعة حلت خلالها المنتجات الصناعية الأوروبية محل الحرف المحلية هكذا كثرت الروابط بين جبل لبنان واوروبا الذي شكل الحرير اللبنانيين فيه عاملاً مهما في ربطه بفرنسا بسبب الارباح التي حققتها تجارة الحرير، فقد ادى زيادة الطلب على الحرير ولاسيما بعد تفشي المرض في ديوان القرئ في اوروبا ولأناضول الى الارتفاع السريع في الاسعار الدولية للحرير، واسهمت في اقامة مصانع غزل الحرير في جبل لبنان لتحسين النوعية وزيادة الانتاج ولكن ذلك لم يمر دون ان يخلق المصاعب لصانعي الحرير المحليين في المناطق الاخرى من بلاد الشام، ومن اثار ذلك ان هذه

الصناعة ظلت بشكل عام خاضعة بصورة شديدة الرأسمال الفرنسي والمصالح التجارية الفرنسية، فقد وفرت الشركات الفرنسية رأس مال العمل ولاسيما ان المصانع الصغيرة والكبيرة، كانت تعتمد كثيراً على القروض التي قدمتها الشركات الفرنسية بسخاء كبير(مصطفى، ٢٠١٤: ص٢٦٦-٢٦٧)، الى جانب ذلك كان الحرير المغزول في جبل لبنان يفيد لتموين صانع القماش في دمشق وحلب او القاهرة، حتى ان تجار مراكشيين كانوا يأتون الى بيروت بحثاً عن حرير لبنان(دوبار، د.ت: ص٣١).

اضافة الى ذلك ان الصناعة النسيجية الحديثة التي ظهرت في جبل لبنان اواسط القرن التاسع عشر التي استوزت فيها الالة الحديثة بقيت تابعة للهيمه الأوروبية من الوجهتين المالية والتقنية بالتجار كالحرفيين نظمتهم الطوائف بحسب نوع السلع التي يبيعونها ويستوردونها، وفي ظروف الاتصال المتزايد بين جبل لبنان اوروبا تفاعلات عوامل التطور الاقتصادي، فتمخضت عن نمو طبقة وسطى غنية (برجوازية) بدأت تماشي التطور وتنموا في الاماكن الشامية ولاسيما بيروت، لتمسك تدريجياً بعض اسباب القوة الاقتصادية(طربين، ١٩٨٦: ص٣٦٨)، ومهما يكن من امر فقد كانت هذه الطبقة البرجوازية محدودة التأثير، لأنها بقيت وسيطة تجاه الهيمنة الاقتصادية والمالية المدعومة بالامتيازات الاجنبية ولان معظم اهتمامها انصب على النشاط التجاري وعلى اعمال الوساطة والعمالة التجارية والصناعية والمالية(طربين، ١٩٨٦: ص٣٦٩)، اما بخصوص نقل البضائع من والى جبل لبنان فكان الجمل وسيلة لنقل البضائع بين مدن الشام والبلدان المجاورة، كما كانت الدواب المستأجرة من المكارية وسيلة المسافرين بسبب طرق الشام الوعرة المسالك وصعبة العبور، فلذلك وفي النصف الثامن من القرن التاسع عشر ثم انشاء شبكة من الطرق البرية الجيدة في كل بلاد الشام ومنها جبل لبنان لتربط مدن الشام وتسير عليها العربة(طربين، ١٩٨٦: ص٣٧٠).

نستنتج من ذلك ان الصناعة في جبل لبنان كانت ضعيفة الى حد ما، عكس التجارة والزراعة، فقد سيطر عليها الدول الاوربية ولاسيما فرنسا من خلال فرض الرسوم والضرائب على البضائع كي لا تنافس الصناعات الاوربية، وكانت صناعة الحرير هي من اهم الصناعات التي اشتهرت بها جبل لبنان، فكان الحرير اللبناني قد وصل صيته الى بعض من الدول العربية والاوربية لجودة وكفاءة صنعه.

الخاتمة

توصلت الباحثة الى عدة استنتاجات منها:

١- تميزت الاوضاع الاقتصادية قبل عام ١٨١٠ بالازدهار الاقتصادي ولاسيما في عهد فخر الدين الثاني والذي نقل كل ما رآه في اوروبا الى جبل لبنان.

٢- اما الاوضاع الاقتصادية في عهد الحكم المصري فقد ازدهرت كثيراً نتيجة ما قام به ابراهيم باشا من تنشيط الزراعة والتجارة بالإضافة الى القضاء على النظام الاقطاعي في جبل لبنان ولكن كثرة فرض الضرائب على الشعب اللبناني جعل من اللبنانيون يثورون ضده.

٣- تميزت الاوضاع الاقتصادية في هذه الفترة من الدراسة بكثرة فرض الضرائب على الفلاحين من قبل المقاطعجية مما اثار غضب الفلاحيين واعلنوا باتفاق الجميع بالقضاء على هذا النظام من خلال ثورة الفلاحيين التي قامت عام ١٨٥٨.

٤- وكانت الاوضاع الاقتصادية بصورة عامة تحت الهيمنة الاوربية ولاسيما فرنسا.

٥- ساعد تطور الاوضاع الاقتصادية في جبل لبنان كثرة وجود الانهار فيه مما ساعدها على تنشيط الزراعة فيه.

٦- عد الحرير اللبناني من اهم المواد المصنعة والذي ذاع صيته في عدد كثير من الدول العربية والاجنبية لجودة صناعته.

٧- ازدهار التجارة في جبل لبنان بسبب موقع جبل لبنان بقربه من البحر.

## الهوامش:

[١] فخر الدين الثاني: تولى فخر الدين الثاني مقاليد الحكم في جبل لبنان عام ١٥٩٠ وكان عمره وقتذاك ثمانية عشر عاما وبذلك فتحت صفحة جديدة من تاريخ لبنان الحديث، فقد اتصف فخر الدين بانه سياسي ماهر، بارع في حبك الدسائس، للمزيد ينظر: (ابو نحل، ٢٠٠٣: ص٥).

[٢] احمد باشا الجزار: كان والياً لعكا اولاً ولدمشق ثانياً وقد حكم بلاد الشام بالحديد والنار عانى منه الاهالي الامرين كما كان الوضع الاقتصادي في عهده صعباً نتيجة لسياسة الاحتكار الاقتصادي الذي فرضه على البلاد، ينظر: (ابو نحل، ٢٠٠٥، ص٢).

[٣] ابراهيم باشا: ولد عام ١٧٨٩ وهو الابن الاكبر لمحمد علي باشا في مقدونيا، وقد استدعاه والده مع شقيقه طوسون الى مصر عام ١٨٠٥ بعد ان عين محمد علي باشا واليا على مصر من قبل السلطان العثماني، وفي مصر اخذ ابراهيم باشا تعلمه وثقافته وكذلك بدأ في ممارسة شؤون الحكم اذ في اليوم الثاني لرسول ابراهيم وطوسون عين الاول حاكماً على قلعة القاهرة، للمزيد ينظر: (مؤلف مجهول، ١٩٩٠: ص١١).

[٤] محمد علي باشا: ولد بمدينة قوله بمقدونية١٧٦٩، وكان والده يسمى ابراهيم اغا من ضباط تلك المدينة فشب على حب استعمال السلاح تزوج سن١٨ اشتغل بالتجارة تجارة التبغ، لم يتلقى أي تحصيل دراسي، للمزيد ينظر: (عماري ودحام، ٢٠١٥: ص٤٢).

[٥] التيمار: هو منح العسكر الفرسان ارضاً مقابل الخدمة العسكرية وهو على قسمين: الاول يعرف بتيمار لتذكرة أي ان التيمار ممنوح من السلطنة ويوجد به شهادة من دار السلطنة بمنحه الاقطاع يتراوح اقطاعه ما بين ٢٠ -٦ الف اقجة والثاني يتمار بدون تذكرة أي يتيح منح التيمار من درف الوالي في الولاية ويكون الحد الاعلى ٦ الاف اقجة، للمزيد ينظر: (علاونة، ٢٠١٤، ص٢٧٨).

[٦] جبل عامل: وهي الاراضي الواقعة جنوب لبنان على شاطي البحر المتوسط(بحر الروم) ويمتد قليلا الى داخل حدود فلسطين الشمالية وتعود تسميته الى قبيلة بني عاملة السبئية التي نزلت هذه الجبال بعد هجرتها من اليمن بعد انهيار سد مأرب، ينظر: (سويد، ١٩٨٥: ص.٣٤).

المصادر:


١- احمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٨٦.

٢- اسامة محمد ابو نحل، الحياة الثقافية في فلسطين ولبنان في عهد احمد باشا الجزار ١٧٧٥-١٨٠٤، جامعة الازهر، ٢٠٠٥.

٣- اسامة محمد ابو نحل، علامة الامير فحر الدين المعني بالزعامات المحلية الفلسطينية وموقف الدولة العثمانية منه ١٠٣٤-١٦٣٣، جامعة الازهر، غزة، ٢٠٠٣.

٤- اسعد جرمانوس، اصول المارونية السياسية وجذور الحرية اللبنانية، ط١، دار المراد، بيروت، ١٩٩٦.

٥- اسماعيل احمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط١، مكتبة العبيكات، ١٩٩٧

٦- ألبرت حوراني، الشعوب العربية، ترجمة: اسعد صقر، ط١، دار طلاس، ١٩٩٧.

٧- ايليا حريف، التحويل السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، ١٩٨٢.

٨- بيجيه روسان بير، الدولة الدرزية، ترجمة: حافظ ابو مصلح، ط١، المكتبة الحديثة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣.

٩- تمارا الشبلي، شيعة جبل كامل ونشوء الدولة اللبنانية١٩١٨-١٩٤٣، ترجمة: عايدة سركيس، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠١٠ .

١٠- جميل بيضون واخرون، تاريخ العرب الحدث، ط١، دار الامل للنشر والتوزيع، (د. م)، ١٩٩١.

١١- جوزف صقر، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الامس واليوم لبنان(١) من عصور ما قبل التاريخ حتي عهد المتصرفية، مكتبة كريبس دولي، بيروت، ١٩٩٩.

١٢- حسان حلاق، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن ١٩، الدار الجامعية، القاهرة، ١٩٨٧.

١٣- حنان رزاق، الاقليات الدينية في الدولة العثمانية المسيحيون في بلاد الشام (نموذجا ١٨٤٠-١٩١٦)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، ٢٠١٦.

١٤- خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.

١٥- دليلة عماري وسميرة دحام، الاصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، ٢٠١٥.

١٦- رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الانسانية الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤

١٧- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦.

١٨- رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية ١٤١٢-١٩٩٢، دار الثقافة، القاهرة، (د.ت).

١٩- ريمون هاشم، جوانب من تاريخ جبل لبنان بين١٨٢٠و١٨٦٠،ط١، منشورات الجامعة الانطونية، لبنان، ٢٠٠٧.

٢٠- زين العابدين شمس الدين نجم. تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط١، دار المسير، عمان، الاردن، ٢٠١١.

٢١- سحر ماهود محمد، اثر الارساليات التبشيرية الاوربية في واقع التعليم في جبل لبنان (١٨٠٠-١٨٥٦) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٢٢- شامح زكريا مفلح علاونة، اراضي التيمار والزعامة في لواء نابلس في الفترة العثمانية (سجل محكمة نابلس الشرعية) سجل رقم العام ١٦٥٥)، بحث منشور، مجلة الخليل للبحوث، مج٩، ع١، ٢٠١٤.

٢٣- صالح جعيول جويعد، فرنسا ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٣٦-١٩٤٦، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

٢٤- عبد الاله احمد مصطفى، السياسة الاوربية وتطورها في بلاد الشام (١٨٤٠-١٨٧٨)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، ٢٠١٤.

٢٥- عبد السلام محمد مهدي، ثورة الفلاحين وحوادث الستين في لبنان (١٨٥٨-١٨٦٠)، بحث منشور، مجلة مدار الاداب، العدد الرابع والعشرون، ٢٠٢١.

٢٦- عصام كمال خليفة، ابحاث في تاريخ لبنان المعاصرة، ط١، دار الجبل، بيروت، لبنان، ١٩٨٥.

٢٧- علي عبد الرحيم محمد، الصراع العثماني- الاوربي في عهد السلطان سليمان القانون (١٥٢٠-١٥٦٦)، بحث منشور، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، عدد ٥٦، مجلد ١٤، ٢٠٢٢.

٢٨- علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣.

٢٩- فليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة : كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٥٩.

٣٠- فليب حتي، مختصر تاريخ لبنان، ترجمة: فؤاد جرجيس، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨.

٣١- فؤاد شاهين، الطائفة في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، ط١، دار الحديثة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، ١٩٨٦.

٣٢- قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، وثيقة تاريخية نادرة طبعت عام ١٨٨٥ وتضمنت مذكرات القنصل الروسي في بيروت خلال سنوات ١٨٦٩-١٨٨٢، ترجمة: يوسف عطا الله، ط١، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦.

٣٣- كلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقارنة سوسيولوجية تطبيقية، ترجمة: جورج ابي صالح، مؤسسة الابحاث العربية، (د.م)، (د.ت).

٣٤- كمال جنبلاط، في مجرى السياسة اللبنانية اوضاع وتخطيط، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).

٣٥- كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٤، دار النهار، بيروت، ١٩٧٨.

٣٦- كمال علي منذر، نظام الادارة في جبل لبنان في انشاء مرحلة القائمقاميتين ١٨٤٠-١٨٦٠، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة دمشق، (د.ت).

٣٧- لقاء سامي سعيد، جبل عامل في لبنان دراسة تاريخية ١٩١٨-١٩٤٣، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨.

٣٨- لمياء احمد محسن، لبنان دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٣٩- ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٤٠- محمد ابراهيم محمد، مقاومة العرب للاخطار العثمانية، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١١.

٤١- محمد زعيتر، المشروع الماروني في لبنان جذوره وتطوره، الوكالة العالمية للتوزيع، (د.ت)، ١٩٨٦.

٤٢- محمد عبد الله عودة وابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٩.

٤٣- محمود صالح سعيد عبد الله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

٤٤- محمود صلاح منسي، الشرق العربي المعاصر، القسم الاول للهلال الخصيب، ١٩٩٠.

٤٥- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، لبنان، (د.ت).

٤٦- مسعود الظاهر، لبنان في وثائق الارشيف الامريكي ١٨٣٥- ١٩٥٩، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٤.

٤٧- معد صابر رجب، التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الاوضاع الداخلية اللبنانية، مجلة اداب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية الاداب، العراق، العدد١١، ٣٠ جزيران ٢٠١٢.

٤٨- منهج الجغرافيا للسنة الرابعة من التعليم الابتدائية العالي والشهادة التكميلية، للصف الثالث.

٤٩- مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تح: احمد عسان سبانو، دار قتيبة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

٥٠- نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي ١٨٥٦-١٩٥٦، ط١، دار اقرأ، بيروت، لبنان، ١٩٨٥.

٥١- هشام سوادي هاشم، العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٨ من الفتح العثماني الى نهاية الحرب العالمية الاولى، ط١، دار الفكر، عمان، ٢٠١٠

٥٢- هيثم مصبي طالب وزينب حسن عبد، اثر حركة الاصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد المتأخر، بحث منشور، مجلة جامعة بابل، مجلد٢٣، عدد٣، ٢٠١٥.

٥٣- هيليان كوبان، لبنان ٤٠٠سنة من الطائفية، ترجمة: سمير عطا الله، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٥.

٥٤- ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٥٥- يوسف عثمان الصميلي، الاتجاهات الجديدة في الشعر اللبناني بعد الحرب العالمية الاولى من سنة ١٩١٨ الى ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية اللغة العربي، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٩.

## List of resources:

1- Ahmad Tarbin, History of the Contemporary Arab East, New Printing House, Damascus, 1985-1986.

2- Osama Mohammed Abu Nahl, Cultural Life in Palestine and Lebanon during the Era of Ahmed Pasha Al-Jazzar 1775-1804, Al-Azhar University, 2005.

3- Osama Mohammed Abu Nahl, The Sign of Prince Fahreddin Al-Maani in Local Palestinian Leaderships and the Position of the Ottoman State towards Him 1034-1633, Al-Azhar University, Gaza, 2003.

4- Asaad Germanos, The Origins of Political Maronitism and the Roots of Lebanese Freedom, 1st ed., Dar Al-Murad, Beirut, 1996.

5- Ismail Ahmed Yaghi, The Arab World in Modern History, 1st ed., Al-Ubaykat Library, 1997
6- Albert Hourani, Arab Peoples, translated by: Asaad Saqr, 1st ed., Dar Tlass, 1997.
7- Elia Hariq, Political Transformation in Modern Lebanese History, Al-Ahliya for Publishing, Distribution and Printing, Beirut, 1982.
8- Bijie Rousan Beer, The Druze State, translated by: Hafez Abu Musleh, 1st ed., Modern Library, Beirut, Lebanon, 1983.
9- Tamara Al-Shabli, Shiites of Jabal Kamil and the Rise of the Lebanese State 1918-1943, translated by: Aida Sarkis, 1st ed., Dar Al-Nahar, Beirut, 2010.
10- Jamil Baydoun and others, History of the Arabs, 1st ed., Dar Al-Amal for Publishing and Distribution, (n.d.), 1991.
11- Joseph Saqr, Encyclopedia of the Story and History of Arab Civilizations between Yesterday and Today, Lebanon (1) from Prehistoric Times to the Era of the Mutasarrifate, Krebs Dooley Library, Beirut, 1998-1999.
12- Hassan Hallaq, Social, Economic and Political History in Beirut and the Ottoman States in the 19th Century, University House, Cairo, 1987.
13- Hanan Razzaq, Religious Minorities in the Ottoman State, Christians in the Levant (1840-1916 as a Model), Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Muhammad Khudair, 2016.
14- Khalil Hussein, Political History of the Arab Homeland, 1st ed., Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2012.
15- Dalila Amari and Samira Daham, Ottoman Reforms between the Experiences of Sultan Mahmoud II and the Governor of Egypt Muhammad Ali Pasha, Published Master's Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Dr. Yahya Fares University, Medea, 2014-2015.
16- Raafat Al-Sheikh, Modern Arab History, Ain for Social and Human Studies and Research, Cairo, 1994.
17- Raafat Al-Sheikh, Contemporary Arab History, Ain for Social and Human Studies and Research, Cairo, 1996.
18- Raafat Ghanimi Al-Sheikh, Contemporary History of the Arab Nation 1412-1992, Dar Al-Thaqafa, Cairo, (n.d.).
19- Raymond Hashem, Aspects of the History of Mount Lebanon between 1820 and 1860, 1st ed., Antonine University Publications, Lebanon, 2007.
20- Zain Al-Abidin Shams Al-Din Najm. Modern and Contemporary Arab History, 1st ed., Dar Al-Masir, Amman, Jordan, 2011.
21- Sahar Mahoud Muhammad, The Impact of European Missionary Missions on the Reality of Education in Mount Lebanon (1800-1856) A Historical Study,

Unpublished Master's Thesis, College of Education for Girls, University of Baghdad, 2012.

22- Shameh Zakaria Muflej Alawneh, The Lands of Timar and Leadership in the Nablus District in the Ottoman Period (Record of the Nablus Sharia Court) Record No. 1655), Published Research, Al-Khalil Journal of Research, Vol. 9, No. 1, 2014.

23- Saleh Ja'iul Juwaid, France and Lebanon: A Study in the History of Political Relations 1936-1946, Unpublished PhD Thesis, College of Arts, University of Basra, 2007.

24- Abdul-Ilah Ahmed Mustafa, European Politics and Its Development in the Levant (1840-1878), Master's Thesis Published, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University, 2014.

25- Abdul Salam Muhammad Mahdi, Peasant Revolution and the Sixties Incidents in Lebanon (1858-1860), published research, Madar Al-Adab Magazine, Issue Twenty-Four.

26- Issam Kamal Khalifa, Research in the History of Contemporary Lebanon, 1st ed., Dar Al-Jabal, Beirut, Lebanon, 1985.

27- Ali Abdul Rahim Muhammad, The Ottoman-European Conflict in the Era of Sultan Suleiman the Magnificent (1520-1566), Published Research, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Issue 56, Volume 14, 2022.

28- Ali Abdul Fattouni, Sectarian History of Lebanon, 1st ed., Dar Al-Farabi, Beirut, 2013.

29- Philip Hitti, History of Syria, Lebanon and Palestine, translated by: Kamal Al-Yaziji, Dar Al-Thaqafa, Beirut, Lebanon, 1959.

30- Philip Hitti, A Brief History of Lebanon, translated by: Fouad Gerges, 1st ed., Dar Al-Thaqafa, Beirut, 1968.

31- Fouad Shahin, The Sect in Lebanon: Its Present and Historical and Social Roots, 1st ed., Dar Al-Hadithah for Printing and Publishing, Lebanon, Beirut, 1986.

32- Konstantin Petkovich, Lebanon and the Lebanese, a rare historical document printed in 1885 and including the memoirs of the Russian consul in Beirut during the years 1869-1882, translated by: Youssef Atallah, 1st ed., Dar Al-Mada for Printing and Publishing, Beirut, 1986.

33- Claude Dubar, Social Classes in Lebanon: An Applied Sociological Comparison, translated by: George Abi Saleh, Arab Research Foundation, (n.d.), (n.d.).

34- Kamal Jumblatt, In the Course of Lebanese Politics: Conditions and Planning, Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing, Beirut, (n.d.).

35- Kamal Suleiman Al-Salibi, Modern History of Lebanon, 4th ed., Dar Al-Nahar, Beirut, 1978.
36- Kamal Ali Munther, The Administrative System in Mount Lebanon in the Establishment of the Qaimaqamiyat Phase 1840-1860, Published PhD Thesis, Faculty of Arts, Damascus University, (n.d.).
37- Sami Saeed, Jabal Amel in Lebanon, a historical study 1918-1943, published master's thesis, College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, 2018.
38- Lamia Ahmed Mohsen, Lebanon, a study in political geography and geopolitics, unpublished master's thesis, College of Education for Girls, University of Baghdad, 2004.
39- Majid Hamdan Bahir, Mount Lebanon Governorate 1861-1914, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2006.
40- Muhammad Ibrahim Muhammad, Arab resistance to Ottoman dangers, Dar Al-Jawahiri, Baghdad, 2011.
41- Muhammad Zaiter, The Maronite Project in Lebanon, Its Roots and Development, Global Distribution Agency, (n.d.), 1986.
42- Muhammad Abdullah Awda and Ibrahim Yassin Al-Khatib, Modern Arab History, Al-Ahliya for Publishing and Distribution, Amman, 1989.
43- Mahmoud Saleh Saeed Abdullah, Ottoman Policy Towards the Mount Lebanon Mutasarrifate 1861-1918, unpublished MA thesis, Faculty of Arts, University of Mosul, 2003.
44- Mahmoud Salah Mansi, The Contemporary Arab East, First Section of the Fertile Crescent, 1990.
45- Masoud Al-Khawand, The Historical Geographical Encyclopedia, Lebanon, (n.d.).
46- Masoud Al-Zahir, Lebanon in the American Archive Documents 1835-1959, Publications of the Lebanese University, Beirut, 2014.
47- Maad Saber Rajab, Economic, Sectarian and Partisan Influences on the Internal Lebanese Conditions, Adab Al-Farahidi Journal, Tikrit University, College of Arts, Iraq, Issue 11, 30 June 2012.
48- Geography Curriculum for the Fourth Year of Higher Primary Education and the Complementary Certificate, for the Third Grade.
49- Anonymous author, Historical memoirs about Ibrahim Pasha's campaign on Syria, trans. Ahmad Asan Spano, Dar Qutaiba for Printing and Publishing, Beirut, 1990.
50- Najib Saleh, Political History of the Arabs 1856-1956,1st ed.,Dar Iqra, Beirut, Lebanon, 1985.
51- Hisham Suwadi Hashim, Modern Arabs 1516-1918 from the Ottoman Conquest to the End of World War I, 1st ed., Dar Al Fikr, Amman, 2010

52- Haitham Musabi Talib and Zainab Hassan Abdul, The Impact of the Ottoman Reform Movement on the Development of the Intellectual Movement in the Arab World in the Late Period, Published Research, Journal of the University of Babylon,Volume 23/3, 2015.
53- Helian Copan, Lebanon 400 Years of Sectarianism, translated by Samir Atallah, High Light Publications, London, 1985.
54- Yassin Sweid, The Military History of the Lebanese Provinces in the Era of the Two Emirates, 1st ed., Arab Institution for Studies and Publishing, Beirut, 1985.
55- Youssef Othman Al-Sumaili, New Trends in Lebanese Poetry after World War I from 1918 to 1958, published doctoral dissertation, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Gaza, 2019.